

## آثار ترسيم الحدود البحرية على لبنان في ظل التهديدات الإسرائيلية

**محمود جباعي\***

لا يزال ملف استخراج الثروة النفطية والغازية الهائلة التي من المرجح وجودها في المياه الإقليمية اللبنانية مطروحاً بقوة على الساحة، برغم المحاولات الأميركية والإسرائيلية والداخلية لتميع هذا الملف أو إسقاطه من الأجندة اللبنانية، كونه سيغيّر بشكل جوهري في المعادلات القائمة لصالح لبنان بالدرجة الأولى.

### أ- انعكاس الفرص الاقتصادية في زيادة الأطماع الإسرائيلية

أولاً : من المؤكد أن العدو الإسرائيلي لم ولن يلتزم بتنفيذ القرار 1701 من كافة جوانبه. وهو منذ عام 2006 إلى اليوم ارتكب العديد من المخالفات البرية والبحرية؛ ويتماشى ذلك مع البنية الفكرية الوجودية لهذا العدو، القائمة على الأطماع والسيطرة، وهو لا يأبه بأي شرائع وقوانين دولية أو أممية؛ والأمر الوحيد الذي يردعه هو سلاح المقاومة، وتوازن الردع الذي حقّقه معه. وقد كان الجنوب اللبناني شاهداً منذ تأسيس الكيان الغاصب إلى اليوم على العديد من ممارسات هذا الكيان، بدءاً من الاعتداءات الإسرائيلية اليومية، مروراً بالاجتياح الوحشي في العام 1982 لتدمير لبنان ونهب موارده الطبيعية والاقتصادية. ولولا المقاومة وتضحياتها لكان الاحتلال ما زال قائماً إلى يومنا هذا.

ومنذ اكتشاف الثروة النفطية والغازية في المياه الإقليمية اللبنانية، لم يتوان العدو عن القيام بخروقات شبه يومية من أجل السيطرة على هذه الثروة اللبنانية الجديدة. وتمثلت أبرز تلك الخروقات بدخول زوارق إسرائيلية إلى المياه الإقليمية اللبنانية، والتي يهدف العدو من خلالها إلى ترسيخ فكرة أن لإسرائيل الحق في استعمال هذه المساحة الحدودية من أجل السيطرة على كميات كبيرة من النفط والغاز اللبناني، من خلال ادّعاء العدو أن لديه حقاً في استعمال أجزاء كبيرة من البلوك رقم 9 الذي يحتوي على كمية هائلة من الثروة النفطية والغازية.

---

\* خبير اقتصادي وأستاذ جامعي.

بدأ الحديث عن أهمية البلوك رقم 9 عندما اكتشفت الشركة الأمريكية نوبل أنيرجي للطاقة كميات هائلة من احتياطي النفط والغاز في الحوض الشرقي للبحر المتوسط عام 2009. وقد تحدت مساحة هذا البلوك بحوالي 83 كم مربع؛ وتبلغ مساحة المياه الإقليمية اللبنانية الإجمالية حوالي 22 ألف كم مربع؛ علماً أن شركة نوبل أنيرجي كانت مكلفة من قبل حكومة العدو للتقيب على الثروات النفطية والغازية ضمن حدود الكيان البحرية. وحصلت هذه الشركة على عقد استثمار في حقل تمار للغاز الواقع على مسافة 80 كم قبالة سواحل حيفا وحقل ليفيثيان الواقع على مسافة 130 كم قبالة سواحل حيفا.

ويتنازع لبنان مع كيان العدو على مساحة منطقة بحرية ليست صغيرة. فبحسب خط هوف(فريدريك هوف هو موفد أميركي خاص بعملية ترسيم الحدود البحرية اللبنانية مع فلسطين المحتلة يهدف إلى وضع خريطة جديدة للحدود المائية الجنوبية للبنان) ، تحدت هذه المنطقة بحوالي 860 كم مربعاً. ولكن بعد القيام بالدراسات اللازمة من قبل فرق الهندسة المتخصصة في الجيش اللبناني، تبين أن هذه المساحة غير دقيقة وأن المساحة الحقيقية مختلفة عن ذلك، وأن لبنان يمتلك حقوقاً حدودية أكبر من هذه النسبة؛ لذلك قام الوفد اللبناني بالمطالبة بالمزيد من الحقوق مرتكزاً على خرائط علمية توضح ذلك، ومؤكداً أن المساحة المتنازع عليها تبلغ حوالي 2290 كم مربعاً بعد زيادة منطقة جديدة تبلغ مساحتها حوالي 1430 كم مربعاً؛ ومن هنا نستنتج أن هدف هوف الأساسي هو الضغط على لبنان حتى يدفعه للتخلي عن الخريطة الرسمية التي وضعتها مؤسساته الحكومية لحدوده البحرية الجنوبية، وتبنيها خطأً حدودياً يخدم فقط مصلحة العدو الإسرائيلي .

هذه الضغوطات الأميركية المتواصلة وأدت نزاعات سياسية في لبنان بين الأفرقاء السياسيين. فبعد أن وافق الوزراء المعنيون بملف الترسيم في حكومة تصريف الأعمال التي كان يرأسها الدكتور حسان دياب على تعديل المرسوم 6433 الذي صدر عام 2011، والمتعلق بترسيم الحدود البحرية، من أجل زيادة المساحة المذكورة أعلاه على مطالب الوفد اللبناني، إلا أن رئاسة الجمهورية لم توقع على تعديل هذا المرسوم، لأن هيئة التشريع والاستشارات ترى أن هذا التعديل يحتاج إلى قرار يتخذه مجلس الوزراء بالإجماع، وليس فقط الوزراء المعنيون بملف الترسيم. وفي ظل الخلاف الدستوري

الموجود في البلاد حول مشروعية اجتماع حكومة تصريف الأعمال لاتخاذ قرارات مصيرية، لم يُعقد هكذا اجتماع حتى الآن!

بعيداً عن منطقة النزاع هذه، اتخذ العدو قراراً بالبداية بالتنقيب عن الغاز منذ عدة سنوات بشكل سرّي، ومن ثمّ عام 2018 بشكل علني، مركزاً على المنطقة دال(د) القريبة من البلوك رقم 9، ومستغلاً بذلك تباطؤ الدولة اللبنانية في اتخاذ قرار البدء بعملية التنقيب عن الثروة النفطية والغازية في مياها الإقليمية .

وتعود أسباب وجود منطقة التنازع هذه إلى عملية ترسيم الحكومة القبرصية لحدودها مع حكومة العدو عام 2010 من جانب واحد، معتمدة بذلك على اتفاق الترسيم التي قامت به مع الحكومة اللبنانية عام 2007، والذي كان مُجحفاً بحق لبنان. والمستغرب أن الحكومة اللبنانية وقتها، برئاسة فؤاد السنيورة، وافقت دون شروط على المساحة المعطاة للبنان، علماً أن هذا الترسيم لم يراع إطلاقاً كامل الحقوق اللبنانية؛ ويعود ذلك إما لغياب الدراسات التقنية والعملية الكافية من قبل الفريق اللبناني المكلف بالترسيم من الحكومة اللبنانية، وإما لتعرض هذه الحكومة لضغط أميركي وعربي للموافقة على هكذا ترسيم مجحف، يخدم فقط مصلحة دولة قبرص من جهة، ومصالحة العدو الإسرائيلي في ما بعد من جهة أخرى .

هذا مع العلم أن العدو لم ينضم إلى اتفاقية قانون البحار، والتي لبنان عضو فيها؛ وهذه ورقة قوّة قانونية بيد لبنان يجب استغلالها لإثبات أن "إسرائيل" اعتمدت نقطة أساس باطلة، لأنها تنطلق من عمق الأراضي اللبنانية؛ وهذا لوحده يُعدّ خرقاً للقانون الدولي وتعدياً سافراً على السيادة اللبنانية. من هنا يمكن للوفد اللبناني المفاوض أن يستمد قوّة الأساسية في إثبات حقوق لبنان الذي تكفلها كل الشرائع والقوانين الدولية مرعية الإجراء .

وتتمثل قوّة لبنان للحفاظ على ثرواته البحرية بوجود مقاومة تمتلك كل أدوات الردع في وجه العدو، ويمكنها أن تمنع أي اعتداء إسرائيلي على حقوق الوطن وموارده الاقتصادية في البحر والبر. وقد أثبتت هذه المقاومة منذ تأسيسها أنها على أتم الجهوزية للتصدّي لأي خروقات أو أطماع للعدو،

وبما يُسهم في تقوية موقف لبنان التفاوضي، شرط أن يترافق ذلك مع البداية الفعلية لعملية التنقيب على النفط والغاز من الجانب اللبناني الرسمي، من أجل استغلال الموارد الكبيرة في البحر، والتي ستسهم حتماً في إنعاش لبنان اقتصادياً للخروج من الأزمة المالية المتفاقمة التي يعاني منها.

**ثانياً:** المنطقة المتنازع عليها بين لبنان و"إسرائيل" تتمثل، بالإضافة إلى بلوك 9، بالبلوكين 8 و 10، حيث تحتوي هذه البلوكات على كميات كبيرة من الاحتياطات والموارد النفطية والغازية. وتقدر ثروة لبنان في هذا المجال، حسب الدراسات الدقيقة، بكميات هائلة؛ فهي قد تصل إلى 96 ترليون قدم مكعباً من الغاز و900 مليون برميل من النفط، أي ما يقدر بحوالي 600 مليار دولار كعائدات غازية، وحوالي 450 مليار دولار كعائدات نفطية. وهذه العائدات الكبيرة، إن حصل عليها لبنان وأحسن استعمالها بشكل عملي وكامل، ستؤدي حتماً إلى تطوير عملية النمو والتنمية على حدٍ سواء في كافة المجالات، الاقتصادية والمالية والنقدية، وأيضاً الاجتماعية والمعيشية، لأنها ستكافح البطالة وتؤمن مدخولاً فردياً كبيراً يسهم في تحسين الدخل القومي الذي سيدفع عملية النمو قداماً، ما سيخفف معاناة اللبنانيين ويرفع قدرة الدولة على تطوير كافة القطاعات الاقتصادية.

علماً أن حقول الغاز الطبيعي، التي بدأ العدو باستغلالها والتنقيب عنها، موجودة بالدرجة الأولى بالقرب من الحدود اللبنانية، وأبرزها حقلاً ليفيثيان وتمار، حيث يقع حقل ليفيثيان على مسافة تقدر بحوالي 75 ميلاً برأً غرب رأس الناقورة، وتقدر كمية الغاز فيه بحوالي 17 ترليون قدم مكعباً؛ وكذلك حقل تمار الذي يقع على مساحة حوالي 55 ميلاً بحرياً غرب رأس الناقورة، ويوجد بداخله حوالي 10 ترليون قدم مكعباً من الغاز؛ وأيضاً يقع حقل كاريش جنوب خط الحدود البرية المعلن عنه من قبل لبنان بنحو 4 كلم، وتقدر كمية الغاز فيه بحوالي 3 ترليون قدم مكعباً.

وبالعودة إلى خط هوف الذي رسمته الإدارة الأميركية وتحاول اعتماده كنقطة أساس في التفاوض بين لبنان والعدو، فإن لبنان سيستفيد بحوالي 65 بالمئة من الثروة الموجودة في المنطقة المتنازع عليها بحرياً، وتستفيد إسرائيل بحوالي 35 بالمئة؛ إلا أن الوفد اللبناني المفاوض يرفض ذلك، على قاعدة أن حقوقه الكاملة هي أكثر من ذلك، وأنه لا يحق للعدو الاستفادة من هذه المنطقة؛ وهو يحاول فقط

من خلال الضغط الأميركي توسيع نطاق حدوده لزيادة حجم استفادته من الثروة الموجودة في تلك المنطقة، والتي تعود ملكيتها للدولة اللبنانية.

إذاً، كل الإحصاءات والمعطيات تؤكد أن لبنان يقع ضمن منطقة بحرية غنية جداً بالموارد، وتشكّل نسبة كبيرة المصدر الجديد والمتطور للطاقة؛ وهي تحتوي على ثروات نفطية وغازية هائلة تطمع بها معظم الدول الكبرى.

يُعدّ النفط والغاز ثروتان اقتصاديتان في حال تم استخراجهما بطريقة صحيحة، لأنهما يزيدان من الثروة القومية القادرة على المساهمة في إنقاذ لبنان، وتُسهمان في تسديد الدين العام الذي جعل لبنان يخضع للغرب ولبعض الدول العربية، وبما يجعله حراً ومستقلاً في اتخاذ القرارات المصيرية التي تتعلق بمصلحة شعبه دون الارتهان للخارج وضغوطه. لذلك تسعى هذه الدول دائماً إلى إفشال حصول لبنان على مصادر الطاقة لتبقى مهيمنة على اتخاذ القرارات المصيرية تلك، خدمة لمصالحها ومصالح العدو الإسرائيلي.

يُذكر هنا أن العديد من الدول التي استخرجت كميات وفيرة من الغاز والنفط في البحر، قد تمكنت من استقطاب كميات إضافية من العملات الصعبة، ما أدّى إلى ارتفاع قيمة العملة الوطنية وتحسين مستوى المعيشة وزيادة الطلب على الاستهلاك والاستثمار الذي أدّى إلى خلق نمو اقتصادي مستدام في هذه البلدان. لذا، إن عملية الاستخراج المرتقبة للنفط والغاز واستغلالها بشكل مناسب، يمكن التعويل عليها بالنسبة للبنان في وضع حد لتدهور سعر صرف الليرة وخلق استقرار نقدي حقيقي طويل الأجل، يعتمد على الإنتاج وليس على الربيع والرساميل فقط، ويخفف من اعتماد لبنان على المساعدات الخارجية وتحويلات المغتربين وصندوق النقد الدولي.

إن أهمية اكتشاف واستثمار النفط و الغاز في لبنان مرتبطة باندماج هذه العملية في الاقتصاد الوطني، ونسبة انعكاسها بشكل مباشر على الوضع المعيشي بشكل شامل وكامل، من خلال تعزيز شبكة الأمان الاجتماعي والصحي وتطوير البنى التحتية، من كهرباء ومواصلات ووسائل نقل حديثة ومتطورة.

أما على صعيد الأرقام الاقتصادية والمالية، فيمكن لاستخراج واستخدام الغاز أن يؤمّن للبنان موارد مادية تُقدّر بحوالي مليار ونصف إلى مليارين دولار أمريكي في السنة لإنتاج الطاقة الكهربائية؛ كما يُسهّل استثمار صناعات الطاقة المكتفية التي تشكّل في كل بلد العامود الفقري للتطور الصناعي، حيث تتوق إليها صناعات تحويلية عديدة لتأمين المواد الأولية و الوسيطة محلياً.

ومعروفٌ أن أسواق تصدير الغاز اللبناني تغطّي السوقين الأوروبي والشرق الأقصى؛ ويتم بلوغ السوق الأوروبي عبر الأنابيب البريّة العابرة من لبنان إلى سوريا وتركيا فأوروبا.

إن نقل الغاز بالأنابيب أو البحر يتطلب استثمارات وإنشاءات ضخمة، من مرافئ ومعامل الغاز؛ فيما

يشمل قطاع النفط جميع عمليات التنقيب والاستخراج والتكرير والنقل، سواء بواسطة بواخر النفط و الأنابيب وتسويق المنتجات النفطية.

وبناءً على المعطيات والدراسات المذكورة، فإن كمّيّات واحتياطيات النفط والغاز الموجودة في المنطقة الحدودية بشكل خاص، وفي باقي المناطق بشكل عام، من شأنها أن تسهم في نقل لبنان من مستوى اقتصادي اجتماعي سيء وريء إلى مستوى اقتصادي اجتماعي متماسك ومتين، بعد استغلالها في إنشاء اقتصاد مستدام وبنوي يعتمد على تطوير القطاعات الإنتاجية، من زراعة وصناعة وتكنولوجيا حديثة.

#### ب- مسار التفاوض والفرضيات المختلفة الناتجة عنه:

أولاً: إن أبرز العوامل التي دفعت الجانب اللبناني للقبول بشرط الدخول بمفاوضات مع العدو برعاية أميركية قبل البدء بعملية التنقيب، تعود إلى الحجم الكبير للضغوطات التي يتعرض لها لبنان من الجانب الأميركي وحلفائه في المنطقة، وللتهديد المستمر بوضع عقوبات أميركية عليه في شتّى المجالات؛ وما يشهده لبنان اليوم من حصار اقتصادي يهدف لإرغامه على القبول بالشروط الأميركية والإسرائيلية في عملية ترسيم الحدود الجنوبية البحرية. ومع توقف التدفقات المالية من

الدول المانحة عربياً ودولياً، لم يبق للبنان إلا الاعتماد على ثرواته المتوقعة في مياحه الإقليمية في البحر المتوسط للخروج من أزماته الاقتصادية والمعيشية.

تجدر الإشارة هنا إلى أن دخول لبنان في نادي الدول المُصدّرة للطاقة الموجودة في شرق المتوسط لن يحصل في وقت قصير بعد البدء في عملية التنقيب، إذ يحتاج لبنان إلى نحو خمس سنوات كحدٍ أدنى، وهي الفترة الزمنية المتوقعة لبلوغ الاستقرار على الاكتشافات والبدء في تركيب تصميمات الحقول وفي عملية الإنتاج والتصدير؛ فضلاً عن أن طريق التفاوض على الترسيم مع العدو ستكون صعبة وطويلة الأمد في ظل الأطماع الإسرائيلية المدعومة من الولايات المتحدة الأميركية وحلفائها في المنطقة.

عملياً، من المفترض إذا ما نجح لبنان في الوصول إلى عملية ترسيم تضمن حقوقه عبر التفاوض، على الرغم من صعوبة تحقيق ذلك، أن يجني الكثير من الأرباح والمكاسب على الصعد الاقتصادية والمالية والنقدية، وأيضاً المعيشية، لأن استخراج الغاز والنفط سيؤدّي حتماً إلى حصول انعكاس اقتصادي مباشر ومالي؛ فمن الناحية المالية، سيُسهم ذلك حتماً في مساعدة لبنان على التخفيف من حدة ديونه؛ ومع مرور الوقت سيتحقق فائض في الموازنة العامة وتختفي المديونية؛ وهذا من شأنه أن يعيد رفع تصنيف لبنان الائتماني دولياً من جديد، بل سيرفعه إلى تصنيفات ائتمانية أعلى بكثير ممّا كان عليه في أفضل مراحلها السابقة؛ وهذا الأمر سوف يؤدّي إلى تحسين قدرة الدولة اللبنانية على تطوير الإنفاق العام، سواء من خلال النفقات العادية المرتبطة بالرواتب والأجور والتقديمات الاجتماعية، أو من جهة النفقات التجهيزية من خلال الإنفاق الاستثماري على المشاريع والبنى التحتية المتنوعة؛ وسينسحب ذلك على الإنفاق على الأبحاث العلمية، وخاصة في مجال الاقتصاد الرقمي وتكنولوجيا المعرفة والمعلومات.

هذا الوضع سيدفع نحو حصول فائض مالي كبير، يُسهم في تخفيف الضغط عن الموازنة العامة، والانتقال من موازنة عاجزة إلى موازنة إيجابية تخفّف الضغط على الدولة، ممّا سيساعدها في توفير الموارد اللازمة للاستثمارات والإنفاق الاجتماعي على حدٍ سواء دون الحاجة إلى الاستدانة أو الارتهان إلى صندوق النقد الدولي أو العربي؛ والأهم عدم الحاجة مجدداً إلى مؤتمرات الدين التي

أنهكت المالية العامة طيلة سنوات سابقة. وهذا سيرفع من قدرة لبنان المالية ويجعله من الدول الغير مرتهنة في قراراتها المصيرية والمعيشية، ويصبح غير مضطر لتنفيذ شروط قاسية على شعبه من أجل الاستدانة.

على الصعيد الاقتصادي، بشقيه الكلي والجزئي، سوف يتحسن معدّل الاستثمار العام والخاص، وكذلك مستوى الإنتاجية وعوامل الإنتاج، وبما يؤدي إلى ارتفاع كبير في معدّل الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي سيخلق معدّلات نمو إيجابية ومضطردة، ويؤسّس لحصول نتائج مباشرة على صعيد الدخل القومي من جهة، والدخل الفردي من جهة أخرى؛ وكل ذلك سيترافق مع تعزيز وتطوير القدرة التنافسية للإنتاج المحلي، تدفع إلى مرحلة القضاء على الركود الاقتصادي الذي يمر به لبنان منذ سنوات، مع التحوّل نحو مرحلة عودة النمو وتفعيل الدورة الاقتصادية.

إن تطوّر الإنتاج المحلي وقدرته التنافسية سيؤدّي إلى الحد من الحاجة للاستيراد. فلبنان يستورد حالياً أكثر من 85% من استهلاكه وحاجاته المتنوعة، مما أوقعه في عجز كبير على صعيد الميزان التجاري. لذلك إن تدنّي قيمة الاستيراد عندما يقترن بطفرة على صعيد التصدير بسبب ارتفاع معدّلات الإنتاج المحلي، سيحقّق هدفاً أساسياً في عملية بناء الاقتصاد البنوي، وهو التخفيض الكبير للعجز في الميزان التجاري الذي كان سبباً رئيسياً في استعمال أموال المودعين ونفاذ الاحتياطات الأجنبية الموجودة في مصرف لبنان؛ وهذا من شأنه أن يخلق نمواً حقيقياً بسبب انخفاض الفجوة بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات، فيرتفع حتماً معدّل الاستثمار، ويتحوّل لبنان فعلياً ليدخل مرحلة النمو الاقتصادي في دورته الاقتصادية.

إن هذا التطور التجاري الإيجابي والنوعي سيسهم في تحقيق فائض مستدام في ميزان المدفوعات، الذي يشكّل نقطة قوة اقتصادية لأي بلد، لأنه ينظّم حركة الرساميل الداخلة والخارجة منه وإليه. هذا المؤشر الإيجابي في ميزان الرساميل سوف يعزّز أكثر معدّلات الاستثمار والإنتاج ويرفع النمو الاقتصادي بشكل مضطرد؛ أي بمعنى آخر، سيحقق نمواً اقتصادياً مستداماً بسبب وفرة الإنتاج المحلي، وخاصة إذا ما استُعملت هذه الرساميل في تطوير قطاعي الزراعة والصناعة وفي تطوير



البنى التحتية، وخاصة في مجال الأشغال العامة والكهرباء والمياه، وفي الاستثمار في شبكة مواصلات عصرية، وفي تطوير قطاع الاتصالات.

وهذه المجالات ستصبح حافزاً لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية ، لأنها ستشكل فرصة لتحقيق أرباح اقتصادية تشجع الاستثمار الخاص، الذي بتكامله مع القطاع العام سيحقق الأمان الاقتصادي المستدام.

من الناحية الجيواقتصادية، يُعدّ إتمام عملية ترسيم الحدود مدخلاً أساسياً لاستعمال لبنان موارده الاقتصادية والطبيعية من النفط والغاز في المنطقة الجنوبية الحدودية؛ وبذلك سيحصل انعكاس إيجابي مباشر على التنمية في المنطقة الحدودية، من بلدات وقرى مجاورة بشكل خاص، وعلى التنمية بكافة أنواعها على صعيد الوطن ككل بشكل عام.

عند اتخاذ قرار البدء بعمليات التنقيب من قبل الدولة اللبنانية عبر شركات أجنبية مختصة وذات خبرة عالية في هذا المجال، سوف تنتعش المنطقة الحدودية على كافة الصعد، لأن عملية التنقيب تتطلب إنشاء مرفأ بحري جديد وحديث في منطقة الناقورة، التي تقع على الحدود اللبنانية- الفلسطينية، من أجل استخراج وتصدير النفط والغاز من خلاله إلى دول العالم. هذا الأمر سيبيح الفرصة لعدد كبير من اليد العاملة اللبنانية للعمل بدخل جيّد يعزّز قدرتهم الشرائية؛ وهذا سيحسن مستوى المعيشة ويدخل عملة صعبة إلى البلاد.

ومن الطبيعي أن هذه الشركات ستجلب معها عدداً من الموظفين الأجانب برواتب عالية؛ وهم يحتاجون إلى المسكن والملبس والأكل، ما سيرفع الطلب على هذه الموارد، ويُسهم في توفير عملة صعبة تُنعش المنطقة الحدودية ولبنان، من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية.

وبناءً على كل ما تقدّم، سينتعث القطاع السياحي، وستُخلق فرص جديدة للاستثمار في مجالات الفنادق والمطاعم والمقاهي والنقل، وبما يعزّز الحركة التجارية والدورة الاقتصادية، ويوجد موارد اقتصادية ومالية ونقدية للدولة اللبنانية.

ثانياً: هناك فرضيتان مؤكدتان لمسار التفاوض في ملف ترسيم الحدود اللبنانية مع العدو الإسرائيلي، يتحدد من خلالهما المصير المستقبلي للثروة المتوقعة في المياه الإقليمية اللبنانية.

المسار الأول هو التوصل إلى اتفاق مُرضي لجميع الأطراف، وهو أمر مستبعد في ظل الأطماع القديمة الجديدة للعدو الإسرائيلي المدعوم من أميركا وحلفائها في المنطقة من جهة، والموقف اللبناني الراض للتنازل عن الحقوق المكتسبة بفعل القوانين الدولية، والمدعوم من قوى المقاومة وحلفائها في المنطقة أيضاً.

والمسار الثاني هو المرجح بعدم الوصول إلى اتفاق، مع ما سينتج عنه من تبعات على مختلف الأصعدة.

وتالياً قراءة موجزة في هذين المسارين من عدة جوانب:

في حال نجاح المسار الأول، ستحدث انعكاسات إيجابية من النواحي الاقتصادية والمالية، وكذلك الأمنية، على صعيد لبنان والمنطقة، لأن ذلك سيعزز فرص الهدنة ويُبعد شبح الحرب.

فتوقيع اتفاق يُرضي جميع الأطراف، برعاية أممية، من المفترض أن يُلزم الجانب الإسرائيلي بعدم التعدي على الحقوق اللبنانية، لأن هكذا اتفاق سيدفع الدول الكبرى إلى العمل على ضمان أمن الشركات الأجنبية التابعة لها، والمستفيدة مع دولها من عملية التنقيب كونها شريكة أساسية بالأرباح، علماً أنها ستقيم مع عاملها على الأراضي اللبنانية، وستعمل في هذه المنطقة لمدة طويلة قد تصل إلى عشرات السنين؛ فتحقيق الأمن سيساعدها على القيام بمهمتها بشكل أسهل، وسيتمكّن من تحقيق أرباح اقتصادية وفيرة لها وللجانب اللبناني. لذلك، ستعمل الدول المستفيدة على ترسيخ الأمن والاستقرار في تلك المنطقة، ولن تسمح بحصول أحداث أمنية أو حرب شاملة، والتي ستعرض مصالحها الكبرى للخطر والخسارة.

وهناك الجانب اللبناني، المتمثل بالجيش والمقاومة، اللذان سيعملان بجدٍ على ترسيخ الأمن، لما في ذلك من مصلحة للبنان في حال التزم العدو بذلك، من أجل الاستفادة من الثروات القومية التي

ستنعش لبنان اقتصادياً؛ علماً أن المقاومة كان همّها الوحيد، ولا يزال، هو تأمين حقوق لبنان كاملة وغير منقوصة.

وبالتأكيد، فإن حصول هدنة أمنية في المنطقة الحدودية الساخنة التي شهدت العديد من الحروب والمعارك بسبب الغطسة الإسرائيلية وتصدي المقاومة والجيش اللبناني معاً لها، سيسحب فتيل قنبلة موقوتة تُنذر بالاشتعال في أي وقت، وبما يعزّز فرص الاستقرار طويل الأجل في المنطقة بشكل عام. ولكن هذا السيناريو صعب المنال، مع وجود عدو متغطرس يسعى دائماً إلى السيطرة على لبنان ودول الجوار؛ وما يردعه حالياً هو فقط المقاومة واستعدادها لكل السيناريوهات المحتملة.

**المسار الثاني**، وهو المتوقع أو المرّجح في المرحلة المقبلة، والمبني على عدم التوصل لتوقيع اتفاق في القريب العاجل بين لبنان والعدو الإسرائيلي على ترسيم الحدود البحرية والبرية، بسبب المشاكل العالقة في المنطقة المتنازع عليها، وبسبب الفجوة الكبيرة بين مطالب الوفد اللبناني ومطالب الوفد الإسرائيلي، وخاصة مع تزمّت "إسرائيل" ونكرانها للحقوق اللبنانية، متسلّحة بالدعم الأميركي المطلق لها، وبعلاقاتها الوثيقة مع دول أوروبية وعربية، والتي تضغط بدورها على الجانب اللبناني كي يقبل بالشروط الإسرائيلية .

وهذا الوضع قد يؤدّي إلى نشوب مناوشات عسكرية بين الجانبين، خاصة إذا ما استمرت "إسرائيل" في عمليات التنقيب من جانب واحد للسيطرة على موارد لبنان النفطية وحقوقه الاقتصادية. فالمقاومة لن تبقى مكتوفة الأيدي في حال تمادى العدو ومدّ يده على موارد البلد الاقتصادية؛ وهي ستقوم برسم مسارات ردع جديدة في هذا المجال، على غرار المجالات العسكرية والاقتصادية الأخرى، لأن هدفها الأول هو كسر أي نوع من أنواع الحصار الخارجي، كما يحصل اليوم في موضوع استقدام السفن الإيرانية المحمّلة بالنفط، لكسر الحصار الأميركي وأدواته الاحتكارية الداخلية.

ويبقى التحدي الرئيس بين الجانبين في حال قرّرت الدولة اللبنانية المضي قُدماً حمايةً لمصالح شعبها، ولجأت إلى التنقيب على النفط من جانب واحد دون الاهتمام للضغوط الأميركية في هذا الخصوص، وقبل تبني أي اتفاق مع العدو؛ ومن المرّجح أن يدفع ذلك إسرائيل إلى القيام

بحماقة عسكرية قد تتحول إلى معركة شاملة مع لبنان؛ وأيضاً قد تتدحرج إلى المنطقة ككل. لذلك، وجب على اللبنانيين، بجميع أطيافهم السياسية، التوحد معاً وتبني موقف موحد مبني على أساس تغليب مصلحة الكيان اللبناني الرفض لأي اعتبارات لا تخدم مصلحة اللبنانيين، معتمدين بذلك على قوة الردع الكبرى المتمثلة بالمقاومة التي تمتلك القدرات اللازمة لردع العدو وإلزامه حدّه عند الضرورة، لأن هذا هو الخيار الأمثل لحفظ أمن لبنان وموارده المختلفة في وجه الأطماع التاريخية للعدو، ومن خلفه من دول لا تأبه لمصلحة لبنان وتعمل ليل نهار على حصاره وخنقه اقتصادياً خدمةً للمصالح الإسرائيلية في المنطقة.

**ثالثاً:** لا يخفى على أحد أهمية وضرورة إقرار عملية البدء بالتنقيب عن الثروة الغازية والنفطية بالنسبة للبنان، وما تشكّله من تطور كبير على الصعيدين الاقتصادي والمالي. مع ذلك، وعلى الرغم من حاجة لبنان الملحة إلى حصول هذه العملية الاستراتيجية، إلا أن عملية التنقيب لا تزال مؤجلة بشكل مريب من قبل القوى السياسية اللبنانية، التي تُمعن في هدر هذه الفرصة التاريخية للاستفادة من موارد البلد الاقتصادية وثرواته الطبيعية؛ والسياسيون اللبنانيون، عن قصدٍ أو غير قصد، يقومون بتقديم خدمة كبيرة لمصلحة العدو الإسرائيلي الذي يستغل الوقت لصالحه، وخاصة أنه بدأ بعملية الاستخراج في جانبه بشكل رسمي منذ حوالي 3 سنوات. ومع تخلف الجانب اللبناني ورضوخه للضغوط الأميركية، يمكن للعدو من خلال تقنياته الحديثة والتكنولوجية والدعم الكبير من الشركات الأجنبية المحترفة، أن يستنفذ كميات هائلة من ثروات لبنان بشكلٍ سرّي مع غياب أي رقابة تقنية لبنانية أو دولية على الطريقة المستخدمة من قبل إسرائيل والمساحة المستهدفة في عملية التنقيب.

بالإضافة إلى ذلك، فإن لبنان، بإضاعته للوقت، يخسر فرصة لوقف الانهيار الاقتصادي الحاصل. والمستغرب هنا أن السياسيين في لبنان يعلمون مدى الحاجة الملحة لعملية التنقيب عن النفط والغاز في ظل الظروف المأساوية التي تعيشها البلاد على كل الصعد والمستويات.

وبات من الواضح اليوم أن عملية إهدار الوقت من الجانب اللبناني تتعلق بوجود عدة عقبات وضغوطات مرتبطة بالاتفاق على ترسيم الحدود البحرية والبرية مع العدو الإسرائيلي.

ويمكن تلخيص هذه العقبات بنقطتين رئيسيتين، وهما:

1-العقبات الحدودية لعملية الترسيم:إن العلاقات اللبنانية - الإسرائيلية منظمّة من قبل الأمم المتحدة عبر إقرار اتفاق الهدنة عام 1948، وقرارات مجلس الأمن، التي كان آخرها القرار 1701 الذي أنهى العمليات العسكرية العدوانية الإسرائيلية على لبنان بعد انتصار المقاومة في حرب تموز 2006؛ وتبقى العقبة الأبرز في هذه المعادلة هي وضعية الحرب المستمرة بين كيان العدو من جهة والدولة اللبنانية من جهة أخرى؛ علماً أن العدو الإسرائيلي يعطي لنفسه الحق في خرق الهدنة في الوقت الذي يجده مناسباً؛ ولولا وجود المقاومة، بسلاحها وعتادها، لكان استباح لبنان ساعة يشاء دون أي رادع دولي أو إقليمي.

لذلك، بالنسبة للبنان الرسمي، إن عملية البدء بالتنقيب والاستفادة من النفط والغاز من دون حصول اتفاق ترعاه الأمم المتحدة، وتقبل به أميركا وإسرائيل، سيؤدّي إلى نشوب نزاع عسكري مباشر مع الجانب الإسرائيلي، الذي يسعى جاهداً للاستيلاء على أكبر قدر من الثروات التي ترقد تحت قاع البحر؛ ويتضح ذلك من خلال التهديدات الإسرائيلية المستمرة عبر تصريحات القادة السياسيين والعسكريين في كيان العدو، الذين هددوا بشنّ حرب في حال قيام لبنان بعملية استخراج آحادية الجانب.

من هنا يمكن تفسير مواقف بعض السياسيين اللبنانيين، بأن هذا الوضع المعقّد والمتوتر يؤثر على رغبة أي شركة نفط أجنبية بالعمل على التنقيب عن النفط والغاز في الجانب اللبناني. ولكن، عبرالبحث والتدقيق في التجارب السابقة لعدّة دول وضعها شبيهه بالوضع اللبناني، تبين أن احتمال الحصول على الثروات والأرباح الثمينة دفع العديد من الشركات الدولية كي تتجاهل كل المخاطر وتقوم بتنفيذ عملية الاستخراج بسلاسة واقتدار؛ علماً أن هيئة إدارة قطاع البترول في لبنان تلقت إلى اليوم 52 طلباً من قبل شركات عالمية رائدة في صناعة واستخراج النفط والغاز. وتبين وجود شركات كبرى، مثل شيفرون وإكسون موبيل وميرسك وشيل وتوتال، وكلّها شركات مستعدة للبدء في عملية التنقيب عندما يعلن عنها الجانب اللبناني، على الرغم من الوضع المتوتر على الحدود البحرية

الجنوبية، لأن ما يعني هذه الشركات هو تحقيق أرباح، وهي معتادة على العمل في عدة مناطق ساخنة حول العالم.

إذاً، من الواضح أن التحديات الإقليمية لا تخيف الكيانات والشركات المهتمة بالعمل من أجل استخراج الثروات اللبنانية، لأن الخلافات حول ترسيم الحدود النفطية، أو أي مشاكل قد تنشأ عن التنقيب عن النفط، ينظّمها القانون الدولي والوكالات الدولية الواسعة والسوابق القضائية والقانونية؛ لذلك نرى أن المخاوف اللبنانية في هذا الإطار غير مبرّرة.

2-العقبات المتعلقة بالنزاعات بين الأطراف اللبنانية: إن أكبر العقبات وأكثرها صعوبة هي عقبات داخلية، وتتعلق بارتهاج جزء من القوى السياسية اللبنانية للإرادة المطلقة للولايات المتحدة الأمريكية؛ لذلك يخرع بعض السياسيين العراقيين التي تقف في طريق نجاح عملية استعادة لبنان من أكبر ثروة اقتصادية قومية في تاريخه. ويتضح ذلك أكثر بغياب إرادة حقيقية لدى بعض الطبقة الحاكمة في الوصول إلى اتفاق لرؤية مشتركة حول القطاع النفطي والغازي.

ويمكن تصوّر حجم تأثير هذه المسألة من خلال فشل الفرقاء اللبنانيين في الاتفاق حول أي موضوع استراتيجي. وأكبر دليل هو فشلهم حتى اليوم، بفعل الضغوطات الخارجية، في تشكيل حكومة إنقاذ اقتصادي، تُسهم في إخراج لبنان من أزmate المختلفة؛ فما بالنّا في اتفاق هؤلاء على المحاصصة فيما يخص النفط والغاز؛ وهذا يفسّر السبب الرئيس وراء الإحجام عن إصدار المراسيم اللازمة لبدء عملية التنقيب والاستخراج للثروة النفطية.

لقد أصدرت الحكومة اللبنانية السابقة، في أبريل 2012، المرسوم رقم 7968 لعام 2012، القاضي بإحداث هيئة إدارة قطاع البترول في لبنان. أما الحكومة الحالية، فما زالت تعلّق التصديق على مرسومين مهمّين بخصوص الثروة النفطية؛ الأول هو مرسوم إطلاق التراخيص للشركات التي ستلتزم "البلوكات" النفطية، والثاني هو مرسوم اتفاقية تقاسم الإنتاج مع الشركات التي ستكون مسؤولة بعد انتهاء المناقصات عن أعمال الحفر والتنقيب والاستخراج. وفي الوقت الحالي، يبدو أن هذين

المرسومين تم وضعهما في الأدرج العميقة لمجلس الوزراء، دون التصريح عن أي موعد نهائي للاتفاق يلوح في الأفق.

وبعد كل هذا التخبّط، يتضح أن قضية النفط والغاز اللبناني برمتها تقتصر إلى رؤية بنوية أو استراتيجية واضحة ومتطورة يمكن الاستناد إليها في عملية إدارة مصادر الطاقة من غاز وبنفط، علماً أن انعدام الرؤية والاستراتيجية يهدّد بانهايار الاقتصاد اللبناني.

من هنا يجب على الحكومة الحالية، أو أي حكومة جديدة قد تتشكل، أن تعمل بجديّة وحرفيّة على إقرار خطة شاملة، باستراتيجية واضحة الأهداف والمعالم، تساعد على البدء بالاستخراج السريع لموارد الطاقة الموجودة في المياه الإقليمية اللبنانية، وتأخذ بعين الاعتبار التداعيات الاجتماعية والمعيشية الحاصلة بسبب الواقع الاقتصادي المنهار في لبنان.

## خاتمة

أخيراً، وفي ظل تعثر عملية التنقيب عن النفط والغاز في لبنان، يجب على اللبنانيين اتخاذ القرار إما بتحريك العجلة النفطية إلى الأمام، من خلال تبني رؤية متكاملة بشأن مستقبلهم النفطي، وعدم هدر المزيد من الفرص؛ ويجب البدء اليوم قبل الغد برسم معالم الاقتصاد اللبناني الجديد، في ظل عملية استخراج ثرواته القومية المتمثلة بالغاز والنفط.

إنّ على الدولة اللبنانية إيجاد بدائل سريعة، ووضع عملية التنقيب على السكّة الصحيحة، حيث يمكن الاعتماد على الطرح المتقدم الذي قدّمه أمين عام حزب الله، سماحة السيد حسن نصرالله، وأكد فيه على تسخير المقاومة علاقتها مع الجمهورية الإسلامية في هذا الإطار، عبر استقدام شركات نفط إيرانية تساعد في الإسراع بعملية التنقيب عن الغاز والنفط في المياه الإقليمية اللبنانية. ومع علمنا بجديّة هذا الطرح، يمكننا الاستفادة منه في نقطتين؛ الأولى تتمثل بممارسة ضغط على الجهات الممانعة لحصول عملية التنقيب، لحثّها على تغيير مواقفها، لأنها ستخشى دخول لاعب اقتصادي قوي وجديد إلى الساحة اللبنانية في هذا المجال؛ والثانية تتمثل بإعطاء خيار جديّ ومتين للدولة

اللبنانية، مع وجود إمكانية واقعية لتحقيق هدف لبنان بالاستفادة من ثرواته العالقة في البحر، مدعوماً من قوّة ردع فاعلة توفّر لها المقاومة .